إدارة أزمة السيولة المالية

الجهة المستفيدة| مجلس الوزراء
الغاية| ضمان تأمين الرواتب والمخصصات والانفاق التشغيلي الاساسي مع حفظ الاستقرار النقدي والحد من المخاطر النظامية في القطاع المصرفي
نطاق الزمن| عاجل : 14 يوماً/ استقرار: 90 يوماً/ إصلاح: 12 شهراً
الإصدار| نسخة تنفيذية تفصيلية – **9** شباط **2026**
الاعداد / المستشار د. عقيل محمود الخزعلي
المراجعة / الاستشاري المالي والاقتصادي لبنى زكي محمد

تنبيه منهجي

جرى إعداد هذه الورقة اعتماداً على وثائق رسمية وتقارير دولية ومصادر إعلامية موثوقة عند الحاجة، مع التركيز على أدوات التدفق النقدي وحساب الخزينة الموحد واعادة جدولة الانفاق و ضبط الالتزامات وإدارة الدين الداخلي قصير الأجل، وبما ينسجم مع توصيات صندوق النقد الدولي حول إدارة النقد والحد من المتأخرات وتعزيز الشفافية المالية.

1.الملخص التنفيذي

تتعرض المالية العامة في العراق خلال الأسابيع الأخيرة لضغط السيولة النقدية لتامين ينعكس على توقيت .إطلاق تمويل الرواتب والمخصصات والإنفاق التشغيليالاساسي . تقارير إعلامية تحدثت عن شحة النقد داخل بعض المصارف الحكومية ، في حين أكدت وزارة المالية أن الرواتب مؤمَّنة ويجري الصرف وفق الإجراءات والتوقيتات المعتمدة.

تركز المعالجة العاجلة على ضمان الاستمرارية عبر غرفة سيولة مركزية وخطة تدفق نقدي يومية مع تفعيل للحساب الموحد للخزينة وتحريك أرصدة راكدة، واستخدام تمويل جسري قصير جداً بسقوف زمنية وضوابط شفافة، ينتقل مسار 90 يوماً نحو ضبط الالتزامات ومنع توليد متأخرات جديدة، مع تقويم واضح لإصدارات الدين قصير الاجل ومقاصة حكومية وتحسين تحصيل موجّه للضرائب والكمارك ، تفعيل جاد ورقابة مشددة لكافة القطاعات باستخدام الدفع الالكتروني.اعادة النظر بالجدوى الاقتصادية للاستثمار العقاري على وجه الخصوص.

أحكام رئيسية

أ. تأمين الرواتب خلال 14 يوماً يتطلب غرفة سيولة مركزية وخطة تدفق نقدي يومية لمدة 30 يوماً مع صلاحيات تنفيذية واضحة

ب. تفعيل الحساب الموحد للخزينة و سحب الأرصدة الراكدة بصورة سريعة يمكن من تحرير سيولة فورية دون رفع الدين

ج. تمويل جسري قصير جداً عبر أذونات خزينة قصيرة أو تسهيلات دوّارة من المصارف الحكومية يحقق الاستمرارية مع سقوف زمنية ومحاسبية صارمة

د. تقليل الاعتماد على النقد الورقي عبر الدفع الإلكتروني للرواتب يقلص اختناقات الفروع ويعزز الاستقرار

هـ. ضبط الالتزامات ومنع إصدار تعهدات من دون غطاء نقدي يوقف إعادة توليد الأزمة شهرياً ويحد من المتأخرات

و. حزمة تحصيل سريع ومقاصة حكومية خلال 90 يوماً ترفع الإيرادات المتاحة وتخفض تسرب الموارد دون صدمات اجتماعية

ز. التدقيق العكسي الالكتروني المؤتمت للتحويلات المالية لاستيراد السلع وبلاخص للمعادن الثمينة للتحقق اللاحق من ان التحويلات الخارجية قد استخدمت فعلياً لاستيراد بضائع حقيقية وبالقيم الصحيحة ووفق الضوابط القانونية وعدم وجود تضخيم بالاسعار للفواتير وبالاخص للمعادن الثمينة والذهب والتاكد من عدم وجود استيراد وهمي او اعادة تدوير الاموال، وعدم التلاعب بوثيقة بلد المنشا للمواد المستوردة واجراءات دورية لمطابقة المستندات الكمركية مع بيانات البنك المركزي والمصارف المخولة بالتحويل الخارجي وبلاستعانة بالذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات مما يعزز ضبط نافذة بيع العملة، مكافحة غسيل الاموال، وحماية الاحتياطي للعملة الاجنبية من الحد من تهريبها

ح. اعادة النظر بالمنهاج الاستيرادي وتركيزه على السلع والبضائع والمواد الاولية الضرورية التي تمس الحاجة الفعلية للبلاد. واعداد منصة رقمية موحدة للجهات التالية (البنك المركزي، المصارف التجارية، الهيئة العامة للكمارك، الهيئة العامة للضرائب، وزارة التجارة، المنافذ الحدودية، شركات الشحن المعتمدة، جهاز مكافحة غسيل الاموال) لتمكين الجهات الرقابية من رفع تقاريرها عن البيانات التي ترصدها عبر تلك المنصة

ط. اعتماد التسعير المرجعي للمعادن وفق اسعار البورصات العالمية مع وضع هامش انحراف مقبول لايزيد عن 5% واعداد قاعدة بيانات للموردين المعتمدين وتطبيق نموذج تحليل مخاطر بالذهب والمعادن.

2.تعريف الأزمة وحدودها :سيولة، توقيت، متأخرات

2-1. تمييز تشغيلي بين أزمة السيولة وأزمة العجز الهيكلي

تعني أزمة السيولة وجود فجوة زمنية بين تدفق الإيرادات وتوقيت الاستحقاقات، أو وجود أرصدة مجزأة وغير متاحة فوراً رغم وجود موارد إجمالية كافية على مستوى السنة ، أزمة العجز الهيكلي تشير إلى عدم كفاية الموارد السنوية لتغطية الالتزامات المتكررة، ما يستدعي مسار إصلاح مالي متوسط المدى

2-2.دلائل سياقية حديثة داخل العراق

إشارت البيانات عن حجم النقد المتداول وتقدير احتياج شهري يقارب 8 تريليونات دينار لتغطية الرواتب والتقاعد والرعاية.

2-3. حقائق رقمية مختارة من تقرير صندوق النقد الدولي 2025

نمو غير نفطي 2024	تقدير صندوق النقد :تباطؤ من 13.8 %في 2023 إلى 2.5 %في 2024، مع إشارة إلى أثر قيود التمويل والمتأخرات
عجز مالي 2024	تقدير صندوق النقد :عجز مالي 2024 نحو 4.2% من الناتج المحلي، تمويل كبير عبر تراكم متأخرات
سعر نفط توازني للموازنة	تقدير صندوق النقد :سعر نفط يقارب 84 دولاراً للبرميل لتحقيق توازن الموازنة في 2024
توجيه قصير الأجل	تقرير صندوق النقد يدعو إلى مراجعة خطط الإنفاق وتأجيل البنود غير الأساسية في الأجل القصير جداً

2-4. شكل تشخيص سريع

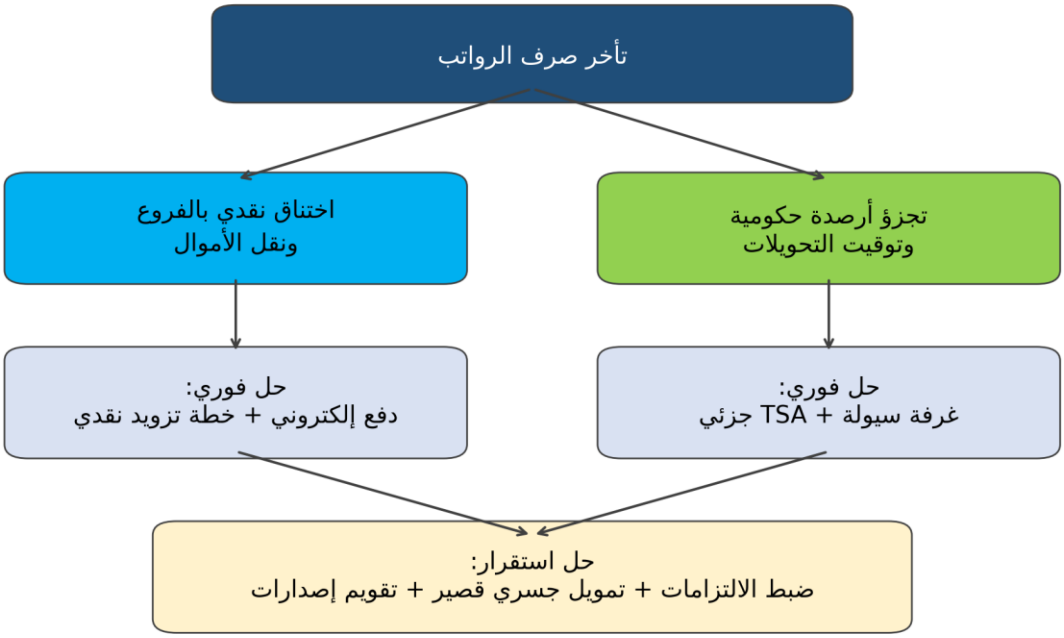

شكل 1:تشخيص تشغيلي سريع لمسارات معالجة تأخر الصرف

3.أهداف الاستجابة ومعايير النجاح

3-1.أهداف عاجلة خلال 14 يوماً

أ. إنجاز صرف الرواتب والمخصصات وفق جدول معلن مع خفض التذبذب بين الجهات

ب. توفير سيولة تشغيلية للبنود الحرجة(طاقة، صحة، غذاء، أمن) وفق أولوية وطنية

ج. تثبيت توقعات السوق وحماية الثقة العامة عبر تواصل رسمي يومي مختصر

3-2.مؤشرات نجاح قابلة للقياس

أ. نسبة صرف الرواتب المنجزة حتى اليوم الخامس من نافذة الصرف المتفق عليها

ب. قيمة الأرصدة الراكدة التي جرى تحريكها نحو حساب الخزينة المركزي خلال أسبوعين

ج. عدد أيام التمويل الجسري مع التزام سقف زمني محدد

د. نسبة مدفوعات الرواتب المنفذة إلكترونياً مقارنة بالنقد الورقي

هـ. حجم المتأخرات المتولدة خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق

4. حزمة إجراءات عاجلة خلال 0–14 يوماً

تُنفَّذ الحزمة التالية كمسار إسعاف سيولة مع ضوابط تحمي الاستقرار النقدي وتمنع انتقال المشكلة إلى سعر الصرف أو التضخم.

الإجراء التنفيذي المطلوب	الجهة القائدة	المدة	الأثر المتوقع على السيولة	ضوابط الحوكمة والمخاطر
غرفة سيولة مركزية (MOF+CBI+ مصارف حكومي) مع خطة تدفق نقدي يومية	وزارة المالية	48 ساعة للتفعيل	مرتفع	صلاحية قرار يومي، محضر جلسة، لوحة مؤشرات يومية، إعلان جدول الصرف
جرد TSA: تفعيل اولي للحسابات وسحب الأرصدة الراكدة نحو حساب الخزينة	وزارة المالية+ المصارف الحكومية	7–14 يوم	مرتفع	سقف تحويل يومي، استثناء بنود حرجة، تتبع حسابي كامل
تمويل جسري قصير عبر أذونات خزينة قصيرة أو تسهيلات دوّارة من المصارف الحكومية	وزارة المالية+ دائرة الدين العام	7–10 أيام	متوسط إلى مرتفع	سقف زمني للسداد، شفافية إصدار، تقويم استحقاقات، تقييم أثر على سيولة المصارف
خطة تشغيل للدفع الإلكتروني للرواتب مع تقليل الضغط على النقد الورقي في الفروع	وزارة المالية+ المصارف+ جهات الدفع	يوماً 14	متوسط	حماية بيانات، استمرارية نظم الدفع، فرق دعم ميداني، تواصل مع الموظفين
أولوية صرف وطنية: رواتب/تقاعد/رعاية/دواء/أمن مع ترشيد البنود غير الحرجة	مجلس الوزراء	قرار فوري	متوسط	مراجعة أسبوعية، تقارير التزام، نشر مبادئ الترشيد

4-1. غرفة السيولة وخطة التدفق النقدي اليومية

أ. توحيد نافذة معلومات يومية :رصيد حساب الخزينة المركزي، أرصدة المصارف الحكومية، استحقاقات الرواتب القادمة، مدفوعات الطاقة والصحة

ب. إصدار جدول صرف أسبوعي يحدد :تاريخ الإطلاق، تاريخ الإيداع في المصارف، تاريخ الإتاحة للمستفيد

ج. إدارة اختناقات النقد الورقي عبر خطة نقل أموال وتزويد فروع مختارة وفق كثافة المستفيدين

د. تقرير يومي مختصر لمجلس الوزراء ومجلس الأمن الوطني يتضمن :المنجز، المتبقي، المخاطر، القرارات المطلوبة

4-2. تحريك جزئي لأرصدة (TSA) الراكدة خلال أسبوعين

يعد الحساب الموحد للخزينة أداة معيارية لتحسين إدارة النقد وتقليل تجزؤ الأرصدة .مسار التنفيذ الجزئي يركز على الحسابات الأكبر رصيداً لتحقيق أثر سريع.

أ. جرد حسابات الجهات الحكومية الأكبر رصيداً خلال 72 ساعة(قائمة أولية)

ب. تحديد أرصدة راكدة :أرصدة متاحة دون التزامات أسبوعية محددة

ج. تحويل مرحلي نحو حساب الخزينة المركزي ضمن سقف يومي مع سجل تدقيق

د. إعادة تمويل الجهات وفق أولويات الصرف وبمستوى شفافية أعلى

4-3. تمويل جسري قصير جداً :تصميم وضوابط

ينجح التمويل الجسري عندما يقترن بسقوف زمنية ومحاسبية ويظل مرتبطاً بالاستحقاقات الحرجة .يفضَّل استخدام أذونات خزينة قصيرة أو تسهيلات دوّارة مرتبطة بإيراد الشهر نفسه

أ. سقف رقمي وزمني معلن لكل أداة، مع منع الترحيل المفتوح بين الأشهر

ب. ربط استخدام الأداة حصراً بالرواتب والتقاعد والرعاية والدواء والأمن، مع سجل صرف تفصيلي

ج. تقرير أسبوعي إلى مجلس الوزراء عن الحجم المستخدم والسداد وكلفة العائد وأثر السيولة المصرفية

د. لتقليل الاعتماد على التمويل الجسري (جزئي +ترشيد بنود غير حرجة TSA) توافر بدائل تشغيلية

4-4. الدفع الإلكتروني للرواتب :مسار تشغيل خلال 14 يوماً

يخفف(تحسين الدفع الإلكتروني) الضغط على النقد الورقي ويرفع القدرة على إدارة الفروع ينصب التركيز في أسبوعين على التشغيل والدعم الميداني وتوسيع نقاط السحب

أ. اعتماد مسار صرف إلكتروني افتراضي للمستفيدين مع تنظيم استثناءات محددة للحد من استخدام النقد.

ب. دراسة عدم تمكين من سحب الرواتب والاجور الموطنة لدى المصارف نقدا من نقاط السحب بنسب تدريجية تبدأ من 10% مع تزويد الموطنين ببطاقات مشتريات مربوطة بالبطاقة المصرفية تمكنهم من استخدامها في الاسواق المتعاقدة مع الحكومة والتي تتسم بمنح المتسوق تخفيض جيد بالأسعار مقارنة باسعار السوق المحلية وكذلك مع المراكز الصحية والمستشفيات والصيدليات المشمولة بالضمان الصحي والرسوم الحكومية ومنافذ محطات البنزين

ج. توسيع شبكة الوكلاء ونقاط السحب في المناطق ذات الكثافة الوظيفية

د. فرق دعم ميداني لمدة أسبوعين لمعالجة أعطال البطاقات وأجهزة POS ومدى فاعليتها وتحديث بيانات الحسابات

هـ. تواصل مباشر مع المستفيدين عبر رسائل رسمية تتضمن جدول الصرف وخيارات الاستلام

5. حزمة استقرار خلال 15–90 يوماً :كسر الحلقة الشهرية

تهدف هذه الحزمة إلى تحويل الاستجابة من معالجة شهرية إلى نظام يضبط الالتزامات ويعزز توقع التدفق النقدي ويمنع تراكم متأخرات جديدة.

المحور	إجراءات تشغيلية خلال 90 يوماً	الأثر	متطلبات قرار
ضبط الالتزامات	منع إصدار تعهدات صرف دون تخصيص نقدي؛ سجل التزامات مركزي؛ موافقات إلكترونية على العقود	مرتفع	توجيه مجلس الوزراء +تعليمات وزارة المالية
إدارة المتأخرات	تثبيت حجم المتأخرات وتاريخها؛ خطة سداد ربع سنوية؛ منع توليد متأخرات جديدة عبر الترشيد والضبط	مرتفع	قرار مالي + متابعة رقابية
تقويم إصدار الدين القصير	جدول إصدارات واستحقاقات أذونات خزينة؛ تنويع آجال؛ تقارير أسبوعية عن الاكتتاب	متوسط	موافقة على تقويم الإصدار
مقاصة حكومية	تسوية صافية بين الجهات: كهرباء/اتصالات/رسوم/إيجارات/ضرائب؛ منصة بسيطة للتسوية خلال 60 يوماً	متوسط	قرار تكليف + فريق فني

تحصيل سريع موجّه	خطة 60 يوماً لتحصيل متأخرات من كبار المكلفين؛ رقمنة تدقيق المخاطر الجمركي؛ تقليل الاستثناءات	متوسط إلى مرتفع	دعم سياسي + تنسيق رقابي

1-5. جدول زمني تنفيذي من 0 إلى 90 يوماً

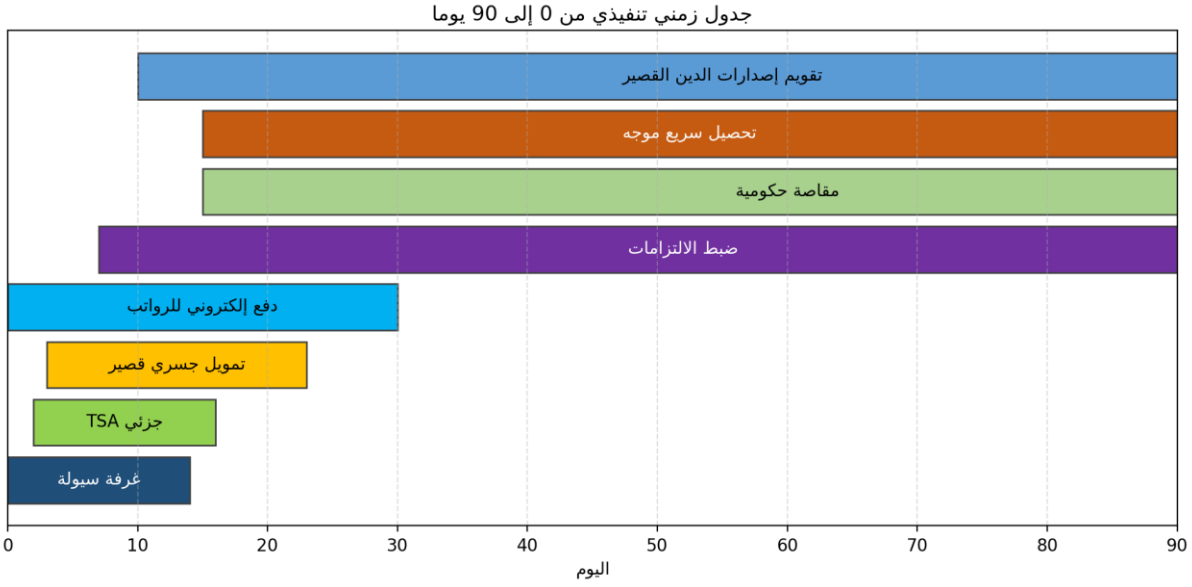

شكل 2:جدول زمني تنفيذي تقريبي يوضح تداخل المسارات خلال 90 يوماً

6.حلول مبتكرة قابلة للتنفيذ مع أثر سريع

1. (مقاصة حكومية متعددة الأطراف Multi-party Netting) .

- ✓ **فكرة الأداة:** تسوية صافية للمدفوعات المتبادلة بين الوزارات والهيئات والشركات العامة(رسوم إيجارات مستحقات خدمات) بدلاً من مسار مدفوعات إجمالية متعاكسة يظهر أثر الأداة سريعاً عندما تكون الشبكة كبيرة ومتشابكة.

أ. إنشاء فريق فني خلال 10 أيام لبناء قائمة علاقات(الدين/الدائن) بين الجهات الكبرى

ب. اعتماد دورة تسوية أسبوعية :كل جهة ترسل مطالبتها ومطلوباتها وفق نموذج موحد

ج. تسوية صافية مركزية عبر حساب الخزينة، مع تصديق رقابي

د. بدء تجريبي مع 5–7 جهات كبرى ثم توسع تدريجي

2 .تحويل جزء من مستحقات المقاولين إلى أدوات قصيرة قابلة للتداول

- ✓ **فكرة الأداة:** عند وجود متأخرات على موردين أو مقاولين، يمكن إصدار صكوك قصيرة بأجل محدد وقابلية تداول مقيدة ضمن مصارف مؤهلة .بدلاً من انتظار السداد النقدي الفوري
- ✓ **الهدف** :خفض الضغط على السيولة الفورية مع بقاء الالتزام واضحاً ومؤرخاً.

أ. حصر المستحقات المؤهلة(عقود مكتملة، تدقيق إنجاز، قيمة مؤكدة)

ب. تحديد أجل محدد وسقف إصدار، مع عائد يعكس الكلفة والقدرة

ج. إتاحة خصمها في مصارف حكومية ضمن ضوابط تمنع المضاربة المفرطة

د. نشر تقرير شهري عن الإصدارات والاستحقاقات ضمن إطار شفافية

3.عمليات سوق نقدي منضبطة عبر اتفاقات إعادة شراء على أدوات حكومية

- ✓ **فكرة الأداة:** تمكين المصارف من إدارة سيولتها عبر عمليات قصيرة على أذونات الخزينة، ضمن إطار البنك المركزي يساند هذا المسار استقرار السوق النقدي أثناء إطلاق تمويل الرواتب

أ. تحديد قائمة أوراق مالية حكومية مؤهلة (للRepo / وتعني بيع ورقة مالية وغالبا ماتكون سندات حكومية مع تعهد بأعادة شراءها لاحقاً بسعر اعلى قليلاً) ومعايير تسعير واضحة

ب. ربط العمليات بهدف إدارة السيولة قصيرة الأجل مع سقوف الكمية

ج. مراقبة يومية لأثر العمليات على السيولة المصرفية وعلى توقعات سعر الصرف

د. استمرار البنك المركزي بأعتماد أداة (Reverse Repo) للامتصاص الفائض النقدي من السوق لضبط التضخم.

7. خريطة تدفق السيولة الحكومية

تستخدم الخريطة التالية لإيضاح أين يتكون الاختناق :عند تجزؤ الأرصدة، أو عند النقل والتوزيع النقدي، أو عند توقيت التحويلات بين الخزينة والمصارف.

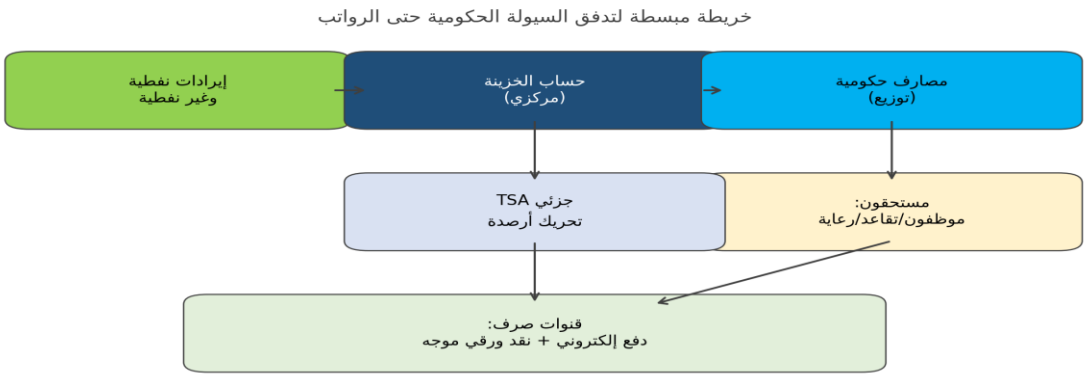

شكل3:خريطة مبسطة لتدفق السيولة من الإيرادات إلى الخزينة ثم المصارف ثم المستحقين

8.إدارة المخاطر والضمانات

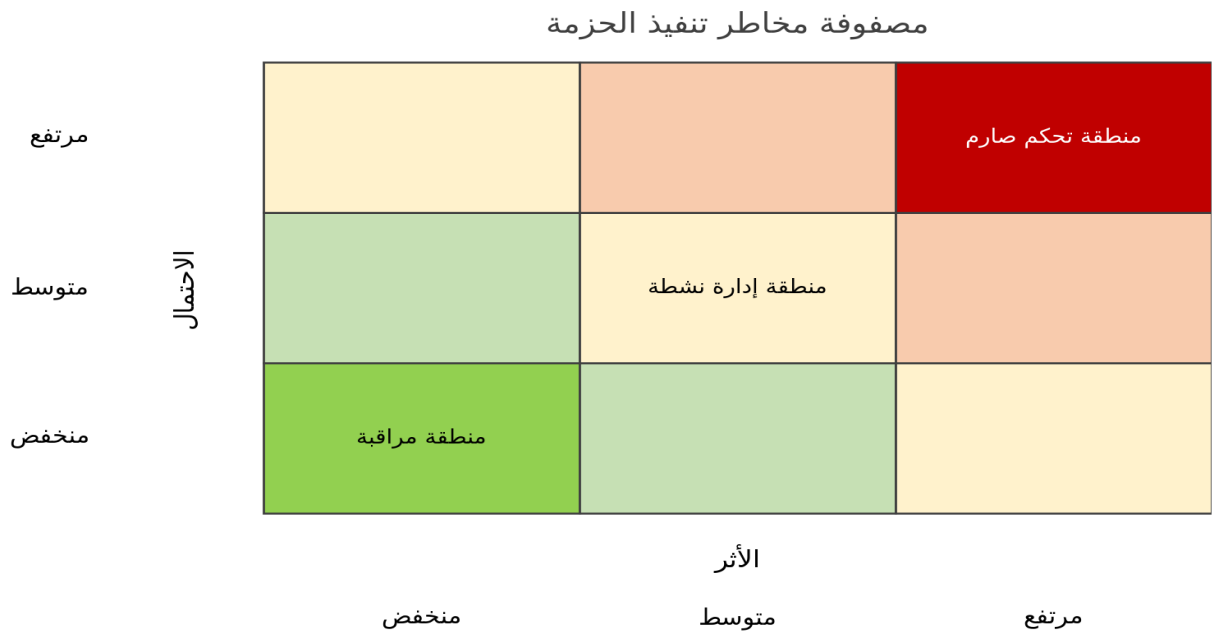

شكل4: مصفوفة إرشادية لتصنيف مخاطر التنفيذ

1-8. سجل مخاطر مختصر مع ضوابط

الخطر	الإشارة المبكرة	الأثر	ضابط السيطرة
ضغط على سعر الصرف عبر توقعات سلبية	ارتفاع الطلب على الدولار في السوق، اتساع الفجوة بين السعرين	مرتفع	تواصل رسمي يومي+ سقف تمويل جسري+شفافية الصرف
توسع متأخرات محلية	تزايد مطالبات المقاولين، تأخر مدفوعات الطاقة	مرتفع	ضبط الالتزامات +خطة سداد ربع سنوية +ترشيد بنود غير حرجة
اختناق نقدي بالفروع	ازدحام ميداني، نفاد سيولة الصرافات(atm)	متوسط	توسيع الدفع الإلكتروني+ خطة نقل أموال +نقاط سحب
مخاطر فساد في التحويلات	تعارض بين كشوفات الجهات، فروقات حسابية	متوسط	تدقيق سجل TSA + نشر مؤشرات
مخاطر على سيولة المصارف الحكومية	ارتفاع طلبات سحب، انخفاض نسب السيولة	متوسط	تقويم إصدار منضبط + تنسيق يومي مع البنك المركزي

9. لوحة مؤشرات متابعة يومية وأسبوعية

تعمل لوحة المؤشرات كأداة قيادة يومية لغرفة السيولة، وتعرض الإشارات المبكرة وتربطها بقرارات تصحيحية.

المؤشر	التعريف	التواتر	إشارة إيجابية	إشارة حرجة
نسبة إنجاز صرف الرواتب	المبالغ المصروفة ÷ المبالغ المستحقة	يومي خلال نافذة الصرف	أعلى من 80% بحلول اليوم 3	أقل من 50% بحلول اليوم 5
سيولة حساب الخزينة	رصيد متاح للصرف خلال 7 أيام	يومي	يغطي استحقاقات حرجة خلال 7 أيام	يغطي أقل من 3 أيام

الأرصدة الراكدة المحررة	قيمة أرصدة محولة نحو الخزينة ضمن TSA جزئي	أسبوعي	اتجاه صاعد	اتجاه متباطئ مع تزايد الاستحقاقات
نسبة الدفع الإلكتروني	مدفوعات إلكترونية ÷ مجموع الرواتب	أسبوعي	اتجاه صاعد	اتجاه ثابت مع ازدحام نقدي
المتأخرات الجديدة	التزامات مستحقة تجاوزت تاريخ السداد	شهري	اتجاه هابط	اتجاه صاعد

مستوى مريح	مستوى يحتاج تدخلاً	مستوى يحتاج قراراً فورياً

10. قرارات تنفيذية مقترحة

10-1.مسودة قرار لمجلس الوزراء

يقرر مجلس الوزراء ما يأتي

أ. تشكيل غرفة سيولة مركزية برئاسة وزارة المالية وعضوية البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والمصارف المعتمدة الخاصة لتوطين الرواتب وتعقد اجتماعاً على مدار الساعة الكترونيا خلال الشهر.

ب. اعتماد خطة تدفق نقدي يومية لمدة 30 يوماً وتحديثها أسبوعياً، ورفع تقرير يومي مختصر يتضمن مؤشرات الصرف والسيولة والمخاطر.

ج. البدء بتطبيق TSA جزئي عبر جرد حسابات الجهات العليا وتحريك الأرصدة الراكدة نحو حساب الخزينة المركزي ضمن سقف يومي، مع سجل تدقيق.

د. تفويض وزارة المالية باقتراح أدوات تمويل قصيرة ضمن سقوف زمنية ومحاسبية مع تقويم استحقاقات معلنة، وعرضها لاعتمادها حسب الأصول

هـ. تثبيت أولوية الصرف للرواتب والتقاعد والرعاية والدواء والأمن، مع مراجعة أسبوعية لبنود الإنفاق غير الحرجة.

10-2.مسودة توجيه لمجلس الأمن الوطني

يرى مجلس الأمن الوطني أن انتظام الرواتب والإنفاق التشغيلي بند استقرار اجتماعي وأمني، ويوصي بما يأتي:

أ. إقرار أولوية وطنية لاستمرارية الرواتب والخدمات الأساسية ضمن إدارة المخاطر الوطنية

ب. توجيه الوزارات والأجهزة المعنية بتزويد غرفة السيولة بالبيانات المطلوبة وفق نموذج موحد خلال 24 ساعة

ج. متابعة مؤشرات الثقة والسوق النقدي أسبوعياً وربطها بخطة تواصل حكومي موحدة تمنع تضخم الشائعات

د. التنسيق مع الجهات الرقابية لضمان نزاهة التحويلات ومنع استغلال الأزمة في التحصيل غير المشروع

11.ملاحق عملية قابلة للاستخدام الفوري

ملحقأ: نموذج خطة تدفق نقدي 30 يوماً

يُستخدم النموذج لإدخال التدفقات المتوقعة يومياً وتحديد فجوات التوقيت مبكراً.

اليوم	رصيد افتتاحي	إيرادات نفطية	إيرادات غير نفطية	تحويلات أخرى	رواتب/تقاعد/رعاية	تشغيل حرج	رصيد ختامي
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—

ملحق ب: نموذج جرد الحسابات الحكومية

الجهة	المصرف	رقم الحساب	الغرض	متوسط الرصيد	حركة 90 يوماً	ملاحظة تدقيق
—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—

ملحق ج: نموذج سجل مخاطر التنفيذ

الخطر	المالك	الاحتمال	الأثر	الإجراء المخفف	حالة المتابعة
—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—

12. المصادر والمراجع

1. Channel8 (07 Feb 2026) – Iraq Faces Dinar Liquidity Shortage, Delays Salaries to Kurdistan Region – https://channel8.com/english/news/52646
2. 964media (06 Feb 2026) – Iraq's Finance Ministry dismisses salary shortage rumors – https://en.964media.com/44917/
3. IMF (Jul 2025) – Iraq: 2025 Article IV Consultation, Country Report No. 25/183 (PDF) – https://www.imf.org/en/-/media/files/publications/cr/2025/english/1irqea2025001-source-pdf.pdf
4. IMF (Jul 2025) – Executive Board Concludes 2025 Article IV Consultation with Iraq (Press Release) – https://www.imf.org/en/news/articles/2025/07/08/pr-25243-iraq-imf-executive-board-concludes-2025-article-iv-consultation
5. UN (Jan 2026) – World Economic Situation and Prospects 2026 (WESP 2026) – https://desapublications.un.org/publications/world-economic-situation-and-prospects-2026